دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التسلح والأمن القومي العربي
المصدر:	دراسات مستقبلية
الناشر:	جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	نهار، غازي صالح
المجلد/العدد:	س 2, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	يوليو
الصفحات:	151 - 172
رقم MD:	42266
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	سباق التسلح، العالم العربي، الأمن القومي، التخطيط الاستراتيجي، الدفاع، الردع، الصراع العربي الإسرائيلي، النظام العالمي الجديد
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/42266

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة "دراسات مستقبلية" ، العدد الثالث (يوليو ١٩٩٧م)
مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط - ج. م. ع.

التسلح والأمن القومى العربى

د. غازى صالح نهار*

مقدمة :

ترى الدراسات المتخصصة فى الاستراتيجية الدولية أن قوة الدولة تكمن فى إمكاناتها المتعددة والتى تشكل القوة العسكرية أحد أركانها ومقوماتها الأساسية. فالقوة العسكرية تعتبر ذات نسيج متكامل أو مستخلص من القوى الأخرى الإجتماعية والسياسية والاقتصادية ولها تأثير يحتل فى كثير من الأحيان أولويات خاصة فى اعتبار الدولة أو فى حسابات واعتبارات الدول الأخرى الصديقة أو العدوة على حد سواء ، وإن كان ذلك وفق سياقات وحسابات متباينة.

فالوطن العربى وكذلك الإنسان العربى يشعران بالقلق والتوتر المستمر ويجدان ذاتيهما أمام تحديات كبيرة تختلف فى طبيعتها وآثارها جذرياً سواء حاضراً أو حتى مستقبلاً عما كانت عليه فى الماضى .

لقد عانى هذا الوطن من الاستعمار القديم والجديد ، الداخلى[1] والخارجى على حد سواء وذلك منذ هجمات المغول والتتار ومروراً بالحروب الصليبية والحكم التركى والاستعمار الأوربى وآخرها الهجمات الأمريكية والصهيونية المشتركة عليه . كما واجها تحديات استعمارية متلاحقة أملت عليهما ضرورة البحث عن توفير مستلزمات الدفاع والتسلح سواء بالتصنيع المحلى أو من خلال الاستيراد .

---

* قسم العلوم الانسانية - كلية العلوم والآداب - جامعة العلوم والتكنولوجيا - أربد - الأردن

[1] المقصود هنا سلوك الأنظمة العربية فى تعاملها مع المواطن العربى.

وبهذا نجد قضايا التسلح تستأثر بأهتمام بالغ على كافة الاصعدة والمستويات ليس فقط من قبل المتخصص بل والساسة على حد سواء. يأتي هذا الاهتمام نتيجة لتعلق هذا الموضوع بصميم الأمن الوطني والقومي لمختلف الأقطار التي يتكون منها النظام العربي من جانب ، ولما تتركه من آثار اقتصادية وسياسية لها أنعكاساتها الأمنية والمستقبلية على حالة الأستقرار الأقليمي والعالمي وعلى الإنفاقات الاقتصادية من جانب آخر . فالحصول على السلاح الحديث المتطور أصبح حتمية مفروضة من أجل مجابهة التحديات وصيانة الإستقلال القومي .

بل أكثر من ذلك فإن أغلب الأقطار العربية أعطت قضية التسلح سواء بالاستيراد أو البناء العسكرى أو الأثنين معاً أهمية موازية لقضايا أخرى مثل بناء الدولة وبناء الأمة والتنمية الوطنية المتعددة الجوانب .

فحاجة العرب إلى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية أجبرت هذا الجزء من العالم على الدخول فى تجارة السلاح الدولية بحيث بات الوطن العربى جزءاً مهماً من أجزاء العالم المتعددة فى إستيراد هذه السلعة. خاصةً أن الوطن العربى يفتقر إلى الصناعات العسكرية المتطورة تكنولوجياً ، وتنقصه المهارات المتدربة والمدربة وغيرها . لذا جاء هذا ليبين لنا آثار التسلح العربى على الأمن القومى العربى ، وهذا يقوم على نظرية مفادها أن عملية التسلح وما يرافقها من إنفاقات مالية وحاجة الدول للخبراء والخبرات عوامل تؤثر على الأمن والاستقرار بالنسبة للدول. وللوصول إلى هدف هذا البحث والتعامل مع فرضيته نرى من الضرورة البحث فى هذا الموضوع.

الحاجة إلى السلاح:-

يرى المتخصصون فى الاستراتيجية الدولية وقضايا التسلح فى العالم أن قضية التسلح تعتبر مسار جدل بين مؤيد ومعارض .لقد كثر الجدل حولها لتعلقها بالإستقلال والسيادة وتحقيق الأمن القومى للدول ومجتمعاتها الإنسانية .فعلى الرغم مثلاً من حاجة دول العالم خاصةً التى إستقلت حديثاً إلى حل المشاكل الرئيسية التى تواجه

إستقلالها القومى مثل الحاجة لقيادة وطنية توفر التنمية الوطنية والوحدة القومية المتكاملة ،إلا أن البعض يرى أن تحقيق الإستقلال يحتاج إلى توفير السلاح والتسلح[٢].

فى الاتجاه نفسه، نادى أصحاب الفكر الإستراتيجى بضرورة تقوية دولة الأمة من خلال التسلح. فمثلاً يعتقد ممن كتب فى نظريات القومية والدفاع الوطنىأن المجتمع الإنسانى مقسم إلى أمم،وكل أمة لها خصائصها المعينة والخاصة بها ،وتكتسب الأمم قوتها من شعبها ،وولاء الشعب لدولته يجب أن يفوق كل ولاء آخر .والأمم تعرف من خلال دولها الخاصة بها والمرحلة التحضيرية لحرية الأمة تكمن فى تقوية الدولة الأمة (الدولة القومية)[٣].

أما أصحاب الرؤية الأخرى للأمن والتسلح ،فيعتقدون أن المجتمع الدولى مقسم إلى دول وأمم وكل دولة لها ممتلكاتها وسيادتها ويجب الحفاظ عليها من الإعتداءات الخارجية.ولتوفير الحماية لممتلكاتها والمحافظة على أمنها القومى ،فالدولة بحاجة لتوفير حد أدنى من إمكانية ومستلزمات الدفاع القومى ،لتتسنى لها القدرة على ردع العدوان الخارجى الذى يمكن أن تتعرض له الدولة من قبل دولة أو مجموعة دول أخرى [٤].

بيد أن هناك رأياً يناقض الآراء السابقة ، ويرى أن تكديس السلاح فى حد ذاته يخلق التوتر الإقليمى والعالمى ويمكن أن يتحول فى بعض الأحيان إلى حروب[٥] ، لأن مخزون السلاح فى حد ذاته يمكن أن يعتبر عامل ضغط على صانع القرار يدفعه إلى الحرب. ولذا فهذا الرأى يرى ضرورة الحد من التسلح . أما الآراء الأخرى فإنها تحاول أن تقارن بين الحاجة للخبز أو السلاح من جهة وبين الاعتقاد السائد بأن السلاح والتسلح يمكن أن يحققا السلام فى العالم من جهة أخرى[٦].

---

[٢] K.R.V.Rao :Development,Equity and Freedom:Economic Bulletin For Asia and the Pacific,UN,volxxx 11,no2,December 1981, p1.

[٣] د.محمود خليل :العالم الثالث وتجارة السلاح :المنار ،العدد ٢٦-٢٧ شباط -آذار ١٩٨٧،ص ٦٦ .

[٤] Anthony,D.Smith:Theories of Nationalism ,London ,1983 p21.

[٥] د. سامى منصور : تجارة السلاح والأمن القومى العربى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ ، القاهرة ، ص٥.

[٦] المصدر السابق نفسه ص ٥.

عليه يمكن أن نستنتج من وجهات النظر المتعددة والمتباينة أن هناك حاجة ماسة إلى السلاح والتسلح . ونظراً لأهمية عملية التسلح فقد جرت المقارنة بينها وبين رغيف الخبز والاستقلال وتحقيق الأمن والسيادة الوطنية أو القومية . ومهما بلغت درجة الاختلافات أو الاتفاقات فى الآراء حول عملية التسلح أو عدمه فيجدر القول هنا إن الدول بحاجة إلى السلاح و التسلح للدفاع عن أمنها القومى.

وهدف هذا البحث ليس تشجيع عملية التسلح أو الحث على التقليل منها ، بل القصد هو فهم هذه العملية وترشيد الإتفاقات الخاصة بالتسلح:

١. لارتباطها بتحقيق الأمن القومى و تحرير الإرادة القومية.

٢. خوفاً من أن ينعكس المفهوم ليصبح آداة تبعية وتكبيلاً للإرادة القومية من قبل الدول الاستعمارية المتحكرة لهذه المادة.

فالوطن العربى نتيجة لموقعه الاستراتيجى الهام وثرواته الطبيعية والاقتصادية أضحى مطمعاً للدول الاستعمارية ، ولاعتبارات الأمن القومى العربى فإنه يتحتم بناء قوة عسكرية عربية لمجابهة التحديات التى تواجه الأمة العربية ،شريطة أن لا تمس هذه العملية بالأمن العربى.

التسلح العربى ومخصصات الدفاع:

عند الحديث عن التسلح والإنفاق العسكرى نجد أن هناك وجهات نظر متباينة فى حججها المختلفة وإن كانت تلتقى فى المبدأ الأساسى وهو ضرورة التسلح، فمثلاًهناك من يرى ضرورة توفير مبالغ اقتصادية كبيرة لتوفير السلاح بغية صد العدوان الخارجى و تحقيق الأمن القومى ، إن أصحاب هذا الرأى يستندون فى رأيهم على الحجة العافية.

أما أصحاب الحجة الاقتصادية فهم يعتقدون أن هناك حاجة لرصد المبالغ المالية بغية شراء السلاح وقت السلم وذلك لتوفير قطع السلاح بكميات أكبر وبسعر أقل منه

وقت الحرب. بالإضافة إلى أن الشروط السياسية والاقتصادية تكون أقل منها عند استيراده فى زمن الحرب[٧].

عند البحث فى كيفية الحصول على السلاح وفى دواعى التسلح نجد أن هناك طرقاً مختلفة متعددة يمكن أن تستخدم للحصول على المعدات العسكرية سواء من الدول المتطورة أو بواسطة التصنيع المحلى . ومنها :طريقة الشراء بالدفع النقدى المباشر أو غير المباشر ، وطريقة المساعدات والقروض الأجنبية ، وطريقة التصنيع القومى أو الوطنى.

١ – طريقة الشراء بالدفع النقدى:

تقوم بعض الدول العربية الغنية بشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الدول المتطورة الكبرى بالدفع المباشر أى بالمبادلة ودون الحاجة إلى المساعدات أو القروض الأجنبية . فمثلاً الإحصاءات التفصيلية للميزان العسكرى لدول الخليج العربى التى أجريت للعام ١٩٨٦/١٩٨٧ م مقارنة بالموازنة وعدد السكان ومجموع القوات المسلحة يبينها الجدول التالى:

الدولة	الموازنة	مخصصات الدفاع	عدد السكان	مجموع القوات المسلحة (١٠٠٠ فرد)
السعودية	٩٣٠٦ بليون $	١٧ .٧ بليون $	١١٠٦مليون نسمة	٦٧٥٠٠
الإمارات	٢٥٠٥ بليون $	١٠٨٨ بليون $	١٠٣ مليون نسمة	٤٣
الكويت	٢١٠٥ بليون $	١٠٨ بليون $	١٠٧ مليون نسمة	١٢
قطر	٣ بليون $	١٦٦ مليون $	٣٠٠ ألف نسمة	٦
البحرين	٤٠٥ بليون $	١٣٦٠٦ مليون $	٤٢٠ ألف نسمة	٢٨٠٠
عمان	٩٠٨ بليون $	١٠٦ بليون $	١٠٣ مليون نسمة	٢١٥٠٠
اليمن	٤٠٥ بليون $	٩٢٣ مليون $	١١٠٦ مليون نسمة	٦٤٠٥٠

[7]Earl A. Thompson, p21.

الجدول أعلاه يبين لنا مخصصات الدفاع لدول الخليج العربى مضافاً إليها اليمن ، كما يبين لنا ايضاً موازنة كل دولة وعدد السكان ومجموع القوات المسلحة وحجم الإنفاقات العسكرية لكل دولة.

إن مخصصات الدفاع المذكورة أعلاه فى الجدول أو غيرها من المخصصات غير المنشورة يتم تخصيصها لاستيراد السلاح من الدول المتطورة نظراً لافتقار الوطن العربى لعوامل أو أدوات التصنيع العسكرى مثل:

١. التكنولوجيا العسكرية.

٢. الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة فى التصنيع العسكرى.

٣. المخصصات المالية الكافية للتصنيع العسكرى.

إن هذه العوامل مجتمعة جعلت الوطن العربى سوقاً مستوردة للسلاح الأجنبى بدلاً من أن يكون مصنعاً ذاتياً لهذه السلعة المهمة .

أضف إلى ذلك فإن المشكلات بين دول المنطقة ووجود الكيان الصهيونى ، والأحداث الداخلية من انقلابات عسكرية أو اضطرابات داخلية ناتجة عن حداثة الاستقلال وعدم نضج الشعب العربى - أى عدم استخدامه حقه فى المشاركة السايسية ورضوخه لضغوطات الانظمة وقبوله بالامر الواقع - جعل الانظمة العربية تسعى جاهدة للاستجابة غير المشروطة لتلبية احتياجات القوات المسلحة سواء من الإمدادات العسكرية أو مخصصات الدفاع المالية[٨]، فمثلاً يجد المتتبع للإنفاقات العربية التسليحية أن الاقطار العربية تشترى كل سنة من السلاح ما قيمته ما بين (٣٥-٤٠) مليار دولار[٩] .

وتأكيداً لذلك ، وعلى الرغم من عدم وجود توزيع داخلى تفصيلى لأوجه الإنفاقات العربية ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الأقطار العربية تلقت حوالى ٤٤,٥ ٪ من

---

[٨] د. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ص ٦٨ .

[٩] محمود شيت خطاب : العدو الصهيونى والأسلحة المتطورة ، دار الشؤون الثقافية العامة لآفاق عربية ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٦ - ١٧ .

إجمالى مبيعات الأسلحة الى العالم الثالث للفترة ما بين ١٩٧١-١٩٨٥م [١٠]. فقد بلغت قيمة الواردات العربية حوالى (١٢٧,٢٤) مليار دولار[١١] . كما أن تلك الواردات بلغت (٣٣,٤٤٥) مليار دولار عام ١٩٧٩م وارتفع الرقم ليصبح حوالى (٤٧,٩٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٠م[١٢]. احصائية ثالثة تشير الى ازدياد قيمة النفقات الدفاعية العربية للفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٨٥م ، حيث بلغت قيمة مشتريات العالم العربى من السلاح حوالى ٧٥٪ من مجموع قيمة عقود السلاح التى وقعتها دول العالم الثالث مجتمعة . صحيح أن قيمة مشتريات السلاح بعد ذلك التاريخ انخفضت عن الفترة السابقة ، إلا أنها رغم ذلك بقيت تشكل النسبة العليا فى العالم . ففى عام ١٩٨٦ مثلاً ، بلغت قيمة إنفاقات أمريكا الشمالية حوالى ٢٠٢٪ وإنفاقات أوروبا ١٨,٨٪ وشرق آسيا حوالى ١٠,١٪ وأمريكا اللاتينية ٧,٢٪ فى حين أن حصة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (وغالبيتهم عرب) تقدر بحوالى ٩٤٪[١٣].

إن الارقام المذكورة أعلاه تبين لنا :

أولاً : تصورا عن كمية وتصاعد استنزاف التسلح العسكرى لموارد أمتنا العربية المالية فى زمن السلم ، أما فى زمن الحرب فبالتأكيد أنها تتضاعف مالياً بالإضافة إلى مضاعفة الشروط السياسية والاقتصادية المفروضة على الدول العربية من قبل الدول الموردة للسلاح .

---

[10] Michael Brzoska and Thmas Ohlson, Arms Transfers to the Third World. 1971-84, Oxford, New York, Oxford Univ. Press, 1987, Table (2-1) p16 and Table (2-2)p22.

أخذت من د: يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

[١١] المصدر نفسه ، ص ١٢

[١٢] محمود عبد الوهاب : من يتخذ قراراً بتصنيع السلاح ، مجلة العربى ، العدد ٣١٤ ، يناير ١٩٨٥ ، الكويت ص ٥٩ .

[١٣] عبد الحميد الفتيانى : الصناعات العسكرية العربية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩١ ، بيروت ١٩٩١ ، ص ١٩٧

ثانياً : غالباً ما يؤدى تضاعف النفقات الدفاعية إلى قيام الدولة بعملية تقشف فى النفقات الإنتاجية والاستهلاكية حتى بالنسبة للمواد الغذائية والدوائية الأساسية.

ثالثاً : كلما كان السلاح معقداً كلما رافق ذلك الحاجة إلى خبراء أجانب للعمل عليه أو للتدريب عليه (مضافاً إليه طبعاً النفقات الخاصة بالسلاح أو اللازمة للخبراء) .

رابعاً : السلاح المصدر من الدول المتطورة إلى الدول الأقل تطوراً يخضع تصديره لرقابة حكومية من الدول المصدرة ، خاصة أن سياسات الدول تتبدل من حين الى آخر تمشياً مع مصالحها القومية خضوعاً لضغوط خارجية طارئة أو مستجدة فى السياسة الدولية.

بالنسبة للنقطتين الأولى والثانية ، تبين الإحصائيات السالفة الذكر كمية الاستنزاف من مخصصات الدفاع الوطنى القومى للموارد المالية للأمة العربية من جانب ، ومن جانب آخر فإن استيراد السلاح يكلف أثماناً باهظة تفوق أضعاف تكلفة صناعته محلياً. فمثلاً ، تكلفة الطلقة الواحدة محلياً فلسين بينما استيرادها يكلف حوالى المئة فلس . هذا يعنى خمسين ضعفاً لتكاليف التصنيع المحلى ، أى نسبة خمسة آلاف بالمئة[١٤]. ناهيك عن لجوء الدول إلى تصدير الأسلحة الأقل جودة ، محتفظة لنفسها بالأفضل وبالأسرار العسكرية والتصنيعية.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فإن الإحصاءات المتوفرة لدينا تبين مقدار حجم الخبراء السوفييت آنذاك الذين رافقوا مبيعات السلاح للوطن العربى خلال فترة السبعينيات فى كل من الجزائر ، وليبيا ، مصر ، سوريا ، العراق ، واليمن على التوالى وفى السنوات المنتقاة ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، حيث كانت الأولى (٦٠٠ ، ٦٠٠ ، ١٠٠٠) خبير ، و الثانية (غير معلوم ، ١٠٠ ، ١٠٠٠) خبير ، والثالثة (٢٥٠٠ ، ٢٠٠ ، غير معلوم) خبير ، والرابعة (٨٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠) خبير ، والخامسة (٤٠٠، ١٠٠٠، ١١٠٠) خبير ، والأخيرة (٢٠٠، ٤٠٠، ١٢٠) خبير[١٥] . أما بالنسبة

---

[١٤] محمود شيت خطاب : نفس المصدر ص ١٢

[١٥] هارون كلايمن : أسلحة وإرهاب ، وجهات نظر إسرائيلية فى ثلاثة أبحاث ، ترجمة دار الجليل ، عمان ١٩٩٠،ص ٩٢.

لمجمل الخبراء فى منطقة الشرق الأوسط للفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٧٩م فإنها بلغت حوالى ٢٠٠٠٠ فرد تدربوا فى الاتحاد السوفييتى السابق ، لقد قامت المجموعتان الأولى والثانية بنقل وتركيب وصيانة الأسلحة والمعدات المشتراة وتدريب الطاقة البشرية المحلية وتدريب الكوادر لاستخدامها و الاشتراك فى النشاطات ووضع الخطط النظرية والعلمية فى الدول المستوردة للسلاح و الخبراء.

أما الدول العربية التى تعتمد على الخبراء من المعسكر الغربى ، فإن الإحصاءات تبين أن حجم الخبراء الأمريكان فى السعودية وحدها يبلغ حوالى ١٢٠٠٠ أمريكى يعملون فى المؤسسات والشركات ذات الطابع العسكرى والتى لها وجود دائم فى السعودية مثل مؤسسة لوتهيد ، مؤسسة ماكدونيل ، ومؤسسة وريثونودغلاس وفنل . هذا فضلاً عن سلاح الهندسة التابع للجيش الأمريكى[١٦]. ناهيك عن اعتماد دول الخليج العربى على الخبراء والمستشارين والفنيين الأجانب إضافة إلى الاعتماد على بعض الضباط والأفراد المرتزقة الذين يتم التعامل معهم وفق عقود.

وهنا يثار سؤال حول إمكانية تطوير القدرة الدفاعية أو الهجومية للقوات العسكرية العربية ، فهل حقيقة أن هؤلاء الخبراء يطورون القدرة الدفاعية للجيوش العربية ؟ أم هم عبء اقتصادى مضاف على قدرات ومقدرات الأمة واحتراق أمنى و واقعى للتجسس فيها ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل متروكة للقارىء وللسادة أصحاب الشأن من أبناء الأمةالعربية أو لمن يتولى قيادتها.

٢- طريقة المساعدات والقروض الأجنبية:

الطريقة الثانية التى يتم بواسطتها استيراد السلح هى تمويا التسليح بالقروض و المساعدات الأجنبية . تشير غالبية ميزانيات الأقطار العربية الفقيرة منها إلى العجز إلا أنها بحاجة إلى الإنفاقات العسكرية . وللتخلص من عجز الميزانية تلجأ بعض الأقطار العربية الفقيرة منها إلى طلب المساعدات والقروض من بعض الدول المتطورة لتمويل

---

[١٦] د.عصام الخفاجى : قصة التسلح العربى من الحرب الثانية الى حرب النجوم ، جيراً للطباعة والنشر مطبعة الشام ١٩٨٨ ، ص ٢٣٤,

احتياجاتها من الأسلحة ، وتجدر الإشارة هنا إلى خطورة هذه الحالة لما يرافق المساعدات والقروض الخارجية – سواء كانت عسكرية أو مالية – من شروط سياسية مضرة بأمن واستقلال الدول العربية المستقبلة للسلاح . تأكيداً لذلك يقول أحد زعماء الأمريكان فى هذا الاتجاه : "المساعدات الخارجية هى عبارة عن طرق أو وسائل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بوضعية تأثير وسيطرة وقيادة حول العالم ومنعت كثيراً من الدول من الذهاب للمعسكر الشيوعى"[١٧].

إن مقولة الرئيس الأمريكى التى تتحدث عن المساعدات الخارجية وتأثيرها على سلوك وأمن الدول تجعل من الواجب على الأقطار العربية التعامل بحذر شديد مع الدول الكبرى عند تلقيها للمساعدات العسكرية أو المالية أو أية مساعدات خارجية أجنبية أخرى. خاصة أن الوطن العربى يعتمد فى سلاحه و طعامه على الدول ذاتها التى لها مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية فى الوطن العربى ، والتى تسعى جاهدة للإبقاء على هذا الوطن مجزءاً ضعيفاً بغية تحقيق أهدافها الاستعمارية فى هذه المنطقة من العالم.

٣- التصنيع وتعدد المصادر:

إن هذه الحالة تشمل تعدد مصادر استيراد السلاح أو الاستعانة بالتصنيع القومى أو كليهما معاً. إن تنوع مصادر السلاح له جوانب إيجابية وأخرى سلبية معددة و متباينة[١٨]. رغم السلبيات التى ترافق هذا النوع من التسلح إلا أنه يبقى أفضل من الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محددة. لقد حاولت بعض الأقطار العربية اعتماد هذا الجانب كأحد جوانب تسليحها مثل العراق ، مصر ، ليبيا ، الأردن وغيرها.

لكن تنوع مصادر السلاح لا يكفى وحده للتخلص من القيود والشروط التى يمكن أن ترافق تصدير السلاح والتى تضعها الدول المصدرة بغية التأثير على الدول المستوردة

---

[17] Teresa Hayter : Aid As Imperialism, C.Nicholls and Company Ltd., London, 1971,p5

[١٨] حسين أغا وأحمد سامح الخالدى وقاسم جعفر : التوجهات العامة لتوزيع مصار التسلح العربية ، شؤون عربية ، الطبعة الأولى ، العدد ١١، ١٩٨٠/٧/٣ ص ١٦ – ١٧.

والحد من حرية عملها السياسى والعسكرى ، بل لا بد من توفير بعض الشروط الأخرى للتخلص من التأثيرات الخارجية المرافقة لعملية استيراد السلاح مثل:

١. وجود قيادة وطنية ترفض الشروط أو القيود التى ترافق استيراد السلاح.
٢. ضرورة توفر خبرات وطنية لتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية فى استخدام السلاح والتدرب عليه
٣. توفر موارد مالية للإنفاقات التسليحية.
٤. توفر حرية الإدارة فى استخدام السلاح

إن مثل هذه العوامل تمنح الدولة المستوردة توفير حرية المناورة فى القرار و تبعدها عن التبعية ويمكن أن تقود لاستقلالية الطرف المستورد وإن يكن بدرجات متفاوتة.

أما الجانب السلبى فى تعدد أو تنوع مصادر السلاح فهو أنه يرافق هذه العملية مجموعة صعاب نرى ضرورة الإلمام بها وهى:

١. اختلاف نوعية السلاح يرافقه بالطبع اختلاف فى الأنظمة العسكرية والعقائد القتالية وفرضيات القتال ، خاصة أنها متعددة ومتباينى فى المجتمعات الدولية.

٢. إن تعدد وتنوع مصادر السلاح يمكن أن يخدم قضية الإمداد . فهذه الطريقة يمكن أن تقود إلى صعوبة الدعم الخارجى السياسى والعسكرى خلال العمليات العسكرية من تدريب وإسناد وبناء جسور جوية مساندة . إن هذا التعدد يعود لاختلاف أهداف الدول المصدرة للسلاح ويعتمد على كمية السلاح المصدر وعلى طريقة شرائه[١٩].

أما بالنسبة للتصنيع القومى فقد جرت محاولات من بعض الأقطار العربية للتخلص من الاستيراد بالتصنيع الوطنى أو إنتاج صناعات حربية عربية مشتركة . رغم تلك

---

[١٩] حسين آغا : المصدر نفسه ص ١٦ – ١٧.

المحاولات التى جرت فى مصر والعراق إلا أن هذه الطريقة لا تزال تواجه بعض الصعوبات والانتقادات أهمها ما يلى:[٢٠]

١. إن تلك المحاولات قامت على أساس قطرى أو تجمع مجموعة بسيطة داعمة من الأقطار العربية حيث لا توجد صناعات عسكرية قومية من حيث التنسيق والتكامل القومى لاعتمادها على الامكانات الوطنية المحدودة.

٢. ضعف التطور التنموى العربى ، إذ لم تستطع السياسات التنموية القطرية القيام بصناعة عسكرية تتزايد قوة بطريقة متسارعة وبشكل يتناسب مع حاجات واحتياجات الوطن العربى . لكن كل مل استطاعته تلك الأقطار القيام بصناعات بسيطة لا تفى حاجة الأمة العربية الدفاعية.

٣. ضعف التصنيع العربى بسبب قلة توفر التكنولوجيا المتطورة عند العرب . فالمعلوم للمتخصص بالشئون العسكرية أن التكنولوجيا العسكرية المتطورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الخارجية للدول وهى متوفرة فى الدول المتطورة . لذا غالباً ما تحجب تلك التكنولوجيا عن الوطن العربى لتناقض السياسات والمصالح العربية مع السياسات و المصالح الأجنبية الأمر الذى يصعّب عملية تطوير الصناعات العسكرية العربية.

الدول المصدرة:

يمثل احتكار صناعة وتكنولوجيا السلاح وما يرتبط بهما من صناعة مغذية عاملاً فى تشكيل نمط الصناعة للدول الصناعية المتقدمة ، ويمثل استيراد السلاح بالنسبة للدول المستوردة عاملاً محدداً لقراراتها السياسية الخارجية خاصة إذا لم تتوفر لديها عوامل الاستعداد الكامل للاستيراد وإتقان العمل وفق استخدام الأسلحة . فلو نظرنا إلى الدول المصدرة والمحتكرة للسلاح ، نجد أن الدول الصناعية المتطورة الأربعة (أمريكا، روسيا ، بريطانيا وفرنسا) هى المنتجة والمحتكرة لصناعة السلاح وتصديره فى العالم،

---

[٢٠] انظر مثلاً : هيثم الكيلانى : دراسة فى كتاب د. يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الدراسة فى مجلة شؤون عربية ١٩٩٢ ، ص ٤٢٧.

حيث تحتكر تلك الدول حوالى ٩٠٪ من صادرات السلاح الدولية[٢١] . فهذا الاحتكار تستخدمه الدول المصدرة لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية وصناعة التوتر والحروب وخلق حالة التبعية السياسية والمديونية والفساد مما ينعكس سلباً على الأمن القومى للدول المستوردة للسلاح[٢٢].

١- أسباب احتكار السلاح:

يعود احتكار السلاح من قبل الدول المتطورة لأسباب متعددة أهمها ما يلى :

١. تعاظم تكاليف تطوير الأسلحة وتحديثها بشكل يجعل من الصعوبة على الدول العربية منفردة أن تسلح نفسها بتكاليف مقبولة دون الاعتماد على بيع منتجات السلاح فى السوق التنافسية للدول المستوردة الأخرى.

٢. تعاظم قيمة بيع منتجات الأسلحة إذا قورنت بعوائد بيع المنتجات الصناعية الأخرى. فمثلاً ، يعادل بيع طائرة مقاتلة واحدة حوالى ٢٤٣٠ طن مترى من النحاس الممتاز أو ١٠٠ ألف طن من الأسمنت البورتلاندى أو ٣٠٠ طن مترى من القصدير أو ٨٠٠٠ طن مترى من الرصاص.

٣. تمثل مصانع السلاح عملاً مباشراً لعدد كبير من الأيدى العاملة والخبرات الوطنية . فمثلاً توفر السلاح الأمريكى حوالى نصف مليون فرصة عمل ، بينما توفر صفقات السلاح البريطانية حوالى ٨٠٠٠٠ فرصة عمل [٢٣].

٤. وفى إطار الحقائق والنقاط السالفة الذكر فإن الدول المتطورة الصناعية لا تزال ترمى إلى جعل صناعة السلاح وتجارته أداه قادرة وفعالة على امتصاص رؤوس

---

[٢١] د. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ، ص ٦٩

[٢٢] د. على أحمد عتيقة ورأفت شفيق : النفط والتنمية الصناعية فى الوطن العربى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٥٨ . انظر ايضاً : سامى منصور : مصدر سابق ص ١٦٣.

[٢٣] المصدر نفسه ص ٥٤ . انظر د. حميد نفل النداوى : استراتيجية التصنيع العسكرى العربى وآفاق تطورها ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ١٩٨٦. (بحث غير منشور).

الأموال العربية وغير العربية . وبهذا يمكننا القول إن تجارة السلاح تعتبر وسيلة من وسائل تحريك الركود الاقتصادى وتحقيق دخول وأرباح عالية ومستمرة عن طريق تغذية الفتن و الحروب فى العالم الثالث عموماً وفى المنطقة العربية بشكل خاص[٢٤].

٢- الأهمية الاستراتيجية:

يتم تصنيع وتصدير السلاح من قبل الدول المتطورة للدول الأقل تطوراً ، لأسباب استراتيجية متعددة من أهمها ما يلى :

١. نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجى للدولة

٢. حسَب الظروف الطارئة التى تواجه الدول المسماة بالصديقة أو الحليفة أو التابعة.

٣. لدعم عمل عدوانى توسعى.

٤. التسابق على مناطق النفوذ الهامة وذات الحيوية العالية.

٥. لأسباب استعمارية[٢٥].

من المعلوم للمتخصص فى الشئون الدولية عامة و الإعلامية خاصة أن نظم المعلومات تسيطر عليها وعلى السلاح الدول المتطورة ، لذا غالباً ما تلجأ الدول المتطورة إلى خلق حالات التوتر فى المناطق التى تهمها من خلال نشر أفكار مشوشة أو من خلال استخدام وسائلها المتعددة كالإعلام وأسراب الجواسيس بغية جمع المعلومات وتحريفها بشكل يثير الإشكالات وربما يؤدى إلى نشوب حروب وصراعات دولية . فمن مصلحة تلك الدول إثارة الحروب والصراعات لأنها تجنى فوائد متعددة منها اقتصادية متمثلة فى مبيعات السلاح وفوائد سياسية لإرسال الخبراء وتقييد القرارات السياسية فى الدول المتحاربة نتيجة لحاجتها للخبراء والخبرات الأجنبية ، وفوائد استراتيجية والتى بواسطتها تستطيع الدول المتطورة التمركز فى قواعد

---

[٢٤] جريدة القبس ، العدد ٤٩٩١ فى ١٦٩/٤/٣

[٢٥] انظر فى هذا المجال بحثنا استيراد السلاح ، مصدر سابق ، ص ١٦٩.

والحصول على تسهيلات عسكرية فى أراضى الدول المتحاربة كما حدث فى منطقة الخليج العربى فى الأزمة التى أعقبت الحرب العربية-الأمريكية ما بين آب ١٩٩٠ وأذار ١٩٩١.

٣- الأهداف السياسية وزيادة الهيمنة:

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية ،هناك أهداف سياسية تحاول الدول المصدرة والمحتكرة للسلاح استثمارها ، فعند انتقال السلاح من دولة إلى أخرى سواء كان ذلك زمن السلم أو الحرب ، بيعاً أو مساعدة ، فإن هذا العمل والتعامل يقودان إلى عامل آخر وهو محاولة بناء علاقات تبعية وهيمنة سياسية من قبل الدول المصدرة على الدول المستوردة . فمن تلك الأهداف مثلاً ، ترسم الدول المتطورة سياسات تحاول بواسطتها السيطرة أو بناء سياسة تستطيع بها التأثير المباشر أو غير المباشر على سياسات الدول المستوردة للسلاح ، فمن تلك الأهداف والشروط ما يلى:

١. ينتقل السلاح عادة من الدول المتطورة إلى الدول النامية أو الأقل تطوراً وفق اتفاقيات وشروط متعددة يمكن أن تؤثر على صنع القرار والمؤسسات السياسية والعسكرية فى الدول المستوردة.

٢. يمكن أن يمتد التاثير ليشمل النواحى الاجتماعية وحتى الفكرية فى الدول المستوردة للسلاح.

٣. تعد تجارة السلاح أداة من أدوات الدبلوماسية والأمن خاصة إذا كانت الدول المستقبلة للسلاح لا تملك حرية تعدد مصادر السلاح والتسليح نتيجة لظروف اقتصادية أو فكرية أو تبعية . بالإضافة إلى ذلك إذا رافق استيراد السلاح وجود حاجة للخبراء الأجانب بأعداد كبيرة مع العلم أن هذا الحالة تثير نوعاً من القلق الأمنى نتيجة لتدخل الخبراء وتأثيراتهم على القرار السياسى فى الدول المستقبلة لهم.

٤. إن المعلومات التى تحصل عليها الدول المصدرة للسلاح فيما يتعلق بالقدرة العسكرية للدولة مستوردة السلاح يشكل تحدياً لأمنها وخرقاً لاستقلالها القومى .

صحيح أن الدول تتظاهر بالصداقة للدول الصغيرة فى وقت السلم ولكن المعلومات تظهر زمن الحرب خاصة أن الظروف الدولية متغيرة والدول الصديقة يمكن أن تصبح عدوة ولأسباب متعددة وفى أوقات مفاجئة[٢٦].

إن الحالات المذكورة أعلاه تخلق نوعاً من التبعية وإن تكن نسبية . فرغم نسبية التبعية بين الدول بخصوص استيراد السلاح وتصديره ، إلا أن الهيمنة ولو كانت بسيطة فهى تمس مسألة الحرية والإدارة والاستقلال والأمن القومى ، فمن خلال السلاح و تصديره تحاول الدول الاحتكارية فرض بعض القيود على الدول المستوردة منها ما يلى[٢٧]:

- تحاول فرض شروط سياسية أو اقتصادية أو تجارية يتم بها تقييد حرية الدول المستوردة للسلاح من خلال تقييد التجارة أى تجارة الدول المستوردة للسلاح مع الدول المعادية للدول المصدرة.
- تشترط الدول المصدرة للسلاح فى بعض الأحيان على المستوردة الدفاع عن العالم أو الدول التى تنتهج منهجها السياسى.
- تزود الدول المستوردة للسلاح بغية المحافظة على نظمها السياسية وجعلها قادرة على المشاركة فى الترتيبات الإقليمية أو الجماعية أو حتى الدولية بشكل يخدم أهداف الدولة المصدرة للسلاح.
- تزود بالسلاح كأداة للمشاركة فى الدفاع عن الدول الضعيفة من خلال بناء بعض الإنشاءات العسكرية ذات المنافع الخاصة للدول المصدرة للسلاح.
- وهناك شروط أخرى مضافة يمكن أن تذكر : التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى جوانبها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، خاصة إذا كان حجم

---

[٢٦] انظر مثلاً : الفكر الاستراتيجة العربى ، العددان ١٣ – ١٤ نيسان ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ١٩٨٧ ص ٢٩٦.

[٢٧] انظر د. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ص ٧٣-٧٥.

الإمدادات التسليحية كبيراً وإذا كانت مزودة – كما سلف ذكره – بأعداد كبيرة من الخبراء العسكريين وعلى مستويات كبيرة.

- وإذا علمنا مقدار التكلفة المادية الهائلة للسلاح ، والتقدم الدائم فى تصنيعه نرى أن الدول المستوردة تبقى أسيرة الديون الباهظة التى تفرضها عليها الدول المصدرة ، مع ما يعنى من عجز مادى شبه دائم للمستورد.

الخلاصة والاستنتاجات :

عند دراستنا لظاهرة السلاح والتسليح نجد أن هذه الظاهرة ترتبط باستقلال الدول تنميتها وأمنها القومى . فالجيش الذى لا يكتفى ذاتياً بالسلاح الذى تنتجه فى معامله الوطنية أو القومية ، يواجه صعوبة كبيرة ومعقدة خاصة أمام الحروب والتحديات التى تحيط بدلوته وتهدد أمنها . إنه لا يستطيع خوض حرب طويلة الأمد مضمونة العواقب و المحافظة على أمنه واستقلال دولته.

كما نجد أيضاً أن استيراد السلاح يؤثر على الأمن القومى العربى وله محاذير كثيراة جداً ، خاصة أن سياسات الدول المصدرة للسلاح تهدف إلى تحقيق مصالحها القومية من خلال هيمنتها على الدول المستوردة للسلاح ومصادرها الاقتصادية من جهة ، مضافاً لذلك أن سياسات الدول المصدرة للسلاح متغيرة وتتغير مع تغير الظروف الدولية أو توجهات مصالحها القومية من جهة أخرى . فالبحث فى مظاهر التبعية قادنا إلى معرفة أنواع متعددة يمكن إيجازها فى التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية والتبعية العسكرية و حتى التبعية الثقافية . لقد حاولت الدول الاستعمارية التوصل إلى بناء اقتصاد تابع لها فى كثير من دويلات العالم الثالث بشكل عام والدول العربية بشكل خاص. إن من أهم مخاطر التبعية على الاستقلال القومى تكمن فى عدم استقلالية اقتصاد الدول . لقد حاولت تلك الدول ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول العربية من خلال تزويدها بالسلاح أو من خلال المقايضة بالموارد الأولية ثمناً للسلاح المستورد أو بناء نماذج متماثلة مع اقتصادياتها بشكل أصبح معه من الصعب التخلص من عامل التبعية لها . فالفقر ، وعدم وجود أو عدم توفر موارد اقتصادية فى بعض

الأقطار العربية ، والإنفاقات التسليحية غير المبرمجة ، أدت إلى تراكم حجم الديون وهو من أخطر المداخل لفرض الشروط الأجنبية والضغط لتغيير السياسات العربية بشكل يخدم المصالح الأجنبية ويقود بالتالى للتبعية و الاستمرار فيها .

النقطة الثانية فى التبعية هى التبعية العسكرية . فاستيراد السلاح يعنى بالضرورة استيراد نظام التسلح وفلسفته وعقيدته العسكرية القتالية خاصة إذا كانت الدول لا تملك إمكانية اقتصادية ولا خبراء وطنيين يمكن الاعتماد عليهم للخروج من التبعية للدول الموردة للسلاح ولخبرائها والاضطرار للاستيراد من دولة واحدة . فكلما ازداد فقر الدولة ورافقه التخلف الاجتماعى مصحوباً بالتهديدات الخارجية كلما زاد عامل التبعية العسكرية. أما التبعية السياسية فتتم من خلال السيطرة على القرار السياسى للدول وتكبيل حرية الإرادة السياسية فيها من قبل الدول المصدرة للسلاح فالمعلوم لدينا أن الأقطار العربية -كما توضح من هذه الدراسة - لا تزال أقطاراً ضعيفة فى قدراتها الاقتصادية والعسكرية و تعتمد فى تسليحها على الدول الخارجية المتطورة ، لقد رافق التحدث عن التحديات الخارجية - من قبل الأنظمة العربية - تصاعد وتسارع فى النمو التسليحى وتشعبه و ارتفاع أسعاره.

إن هذا يعنى تخصيص إنفاقات مالية كبيرة ومتزايدة على استيراد السلاح والتسلح فى الوطن العربى . وبالطبع فإن التصعيد فى عملية التسلح العربى لا بد وأن يكون على حساب التنمية القومية الشاملة أو على حساب تنمية قطاعات المجتمع أو بعضها وخاصة الخدمية والمدنية منها.

إن زيادة الاعتماد على استيراد السلاح يقود بالمحصلة إلى زيادة ارتباطات بالدول الأجنبية المصدرة للسلاح فى المجارت الفكرية والاقتصادية والسياسية .إضافة لذلك فإننا لو نظرنا إلى عملية التسلح فى الأقطار العربية فإننا نجد إختلالات جدية فى عدم تناسب مكوناتها كحالة تعيق تشغيل أسلحتها المشتركة بصورة فعالة . مثلاً نجد إختلالات فى طبيعة الأسلحة والعقائد العسكرية وهناك إختلالات فى صنوف الأسلحة وحتى فى التشكيلات العسكرية والمسميات ... تظهر تلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على طبيعة الأسلحة و مصادرها وتطورها التكنولوجى ومواصفاتها القتالية ألخ ...

من ناحية أخرى فقد أدت ظروف المنطقة العربية والتحديات التى تواجه الأمة العربية إلى تراكم وتكديس كميات كبيرة من السلاح دون استخدام ، ابتداء من الأسلحة الخفيفة وانتهاء بطائرات الإنذار المبكر المتطورة المسماة (بالأواكس).

لقد جرى استبدال بعض الأسلحة من خلال التحديث المستمر للقوات العربية ورافق ذلك استبدال الكثير من الضباط وضباط الصف والأفراد بشكل سريع ولأسباب سياسية أوغيرها . إن هذه الحالات التى تعيق استخدام الأسلحة المتطورة من قبل أبناء الأمة العربية تصبح بحاجة إلى إعداد كوادر جديدة مما يجعل الكثير من الأقطار العربية تطلب العون والاستعانة بالخبرات الأجنبية والخبراء الأجانب لتغطية مستوى الكفاءات والخبرات الفنية . وهذا ما بينته الإحصاءات المتوفرة فى هذا الفصل.

وللتخلص من مشاكل السلاح والتسلح فى الوطن العربى فإن هنالك بعض المقترحات والضوابط التى لا ندعى أنها تنقذ الأمة العربية من التبعية وتحقق أمنها القومى ، إنما نرى أنها مقترحات يمكن أن تفيد على هذا الطريق من أهمها ما يلى :

١. ضرورة ربط وفهم العلاقة التفاعلية بين عملية الأمن القومى وخطط التنمية القومية من خلال استخدام الأسلوب الديمقراطى .

٢. ضرورة إنقاذ الأمن القومى العربى ومؤسساته المدنية والعسكرية من المأزق الذى تعيش فيه فى الوقت الحاضر.

٣. ضرورة الإلمام بالمحيط العسكرى لأنه يلعب دوراً هاماً فى وضع دولة جغرافية و هذا يتطلب بناء سياسة التسلح على أساس الموقع الجغرافى وطبيعة التحديات المحيطة بكل جزء من أجزاء الوطن العربى والدولة الناجحة هى التى تدرس احتياجاتها بشكل تفصيلى.

٤. ضرورة توفير الخبرات الوطنية والقومية لأنه أمر ضرورى لإدارة واستخدام الأسلحة الحديثة وبدون ذلك تفقد جزءاً من فاعليتها وقيمتها الاستراتيجية.

٥. ضرورة سيطرة الأقطار العربية على عملية التسلح بدلاً من تركها للسوق المفتوح. لذا يجب أن تتم الصفقات التسليحية ضمن تطور علمى جاد وبمواصفات ومميزات الأسلحة المماثلة من حيث الأثمان والفاعلية القتالية .

٦. رفض الشروط التى ترافق استيراد السلاح والتعامل مع الدول المتطورة بعقل متفتح و هادف بغية المحافظة على الأمن القومى مع ضرورة بناء مؤسسات قومية على المستوى القومى.

٧. ضرورة الاهتمام بتوفير الموارد المالية والبشرية لخدمة البحث العلمى وتطوير التقنيات المتخصصة فى الصناعات المدنية كونها المغذى الأساسى شريطة أن يرافقها تنمية العمالة الفنية والخبرات القومية واتخاذ مواقف وقرارات رسمية مساندة للحرية العلمية والاجتماعية والسياسية [٢٨]. إن هذا الاعتقاد يعود للفهم العام عن إمكانات الأمة العربية و توفرها . فالوطن العربى يملك إمكانيات بشرية واقتصادية تسمح له ، إذا قدر لها الاستخدام الصحيح والسليم والمخطط أن تحقق الأمن القومى والعربى .

وحتى نخلص من هذا البحث ، فإنه يمكننا القول إن هناك ضرورة كبيرة وهامة للتسلح العربى ولا بد من تخصيص إنفاقات حكومية على التسلح والدفاع العربى . ولكن فى الوقت نفسه نرى أن تلك الإنفاقات هى غير إنتاجيه وتتم على حساب أولويات تنموية أخرى أكثر إلحاحاً . فالدول العربية تنفق إنفاقاتها العسكرية الضخمة تحت ستار منع التهديد الخارجى وتحقيق الأمن القومى متجاهلة بذلك حجم التهديدات الداخلية التى تواجه أمنها القومى مثل ضعف التنمية الوطنية والقومية "المجتمعية" فإذا تم ترشيد الإنفاقات وترتيب الأولويات فى الإنفاق والاهتمام بالتعاون العربى - بدلاً من الخلاف وتبذير الإمكانات العربية - فإنه بإمكان التعاون أن يحل بعض مشاكل التنمية ويقود إلى حماية الأمن القومى العربى.

---

[٢٨] د. يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مصدر سابق ذكره ص ٤١٠ .

أيضاً لنود القول هنا إن هذه المشكلة والاهتمام بها يشكل حجر الأساس للتنمية العربية ولا يجب أن يهتم بها الأمن القومى منفردة لكنها تعتبر مشكلة مضافة للمشاكل الأخرى التى يجب الاهتمام بها.

المراجع والهوامش

١. المقصود هنا سلوك الأنظمة العربية فى تعاملها مع الوطن العربى .

2. Rao : Development, Equity and Freedom : Economic Bulletin For Asia and the Pacific, UN, volxxx11, no2, December 1981, p1.

٣. محمود خليل : العالم الثالث وتجارة السلاح : المنار ، العدد ٢٦ – ٢٧ شباط – أذار ١٩٨٧ ، ص ٦٦.

4. Anthony, D. Smith : Theories of Nationalism, London, 1983, p21.

٥. سامى منصور : تجارة السلاح والأمن القومى العربى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ ، القاهرة ، ص ٥

٦. المصدر السابق نفسه ص ٥

7. Earl. A. Thompson, opcit, p21.

٨. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ص ٦٨ .

٩. محمود شيت خطاب : العدو الصهيونى والأسلحة المتطورة ، دار الشؤون الثقافية العامة لآفاق عربية ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٦ – ١٧ .

10. Michael Brzoska and Thomas Ohlson, Arms Transfers to the Third World 1971-85, Oxford, New York, Oxford Univ. Press, 1987, table (2-1) p16 and table (2-2) p22.

١١. أخذت من : د. يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ١٢.

١٢. المصدر نفسه ص ١١٢ .

١٣. محمود عبد الوهاب : من يتخذ قراراً بتصنيع السلاح ، مجلة العربى ، العدد ٣١٤ ، يناير ١٩٨٥ ، الكويت ص ٥٩.

١٤. عبد الحميد الفتياني : الصناعات العسكرية العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩١ ، بيروت ١٩٩١ ، ص ١٩٧ .

١٥. محمود شيت خطاب : نفس المصدر ص ١٢ .

١٦. هارون كلايمن : أسلحة وإرهاب ، وجهات نظر إسرائيلية في ثلاثة أبحاث ، ترجمة دار الجليل ، عمان ١٩٩٠، ص ٩٢.

١٧. عصام الخفاجي: قصة التسلح العربي من الحرب الثانية إلى حرب النجوم، جبرا للطباعة و النشر مطبعة الشام ١٩٨٨ ، ص ٢٣٤.

18. Teresa Hayter: Aid As Imperialism, C. Nicholls and Company Ltd., London, 1971, p5.

١٩. حسين أغا وأحمد سامح الخالدي وقاسم جعفر : التوجهات العامة لتوزيع مصادر التسلح العربية، شؤون عربية ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ ، العدد ١١ ، ١٩٨٠/٧/٣ ص ١٦-١٧ .

٢٠. حسين أغا : المصدر نفسه ص ١٦ -١٧ .

٢١. انظر مثلاً هيثم الكيلاني : دراسة في كتاب د. يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الدراسة في مجلة شؤون عربية ١٩٩٢ ، ص ٤٢٧ .

٢٢. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ، ص ٦٩ .

٢٣. علي أحمد عتيقة ورأفت شفيق : النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٥٨ . انظر أيضاً : سامي منصور : مصدر سابق ص ١٦٣.

٢٤. المصدر نفسه ص ٥٤ . انظر د. حميد نفل النداوي : استراتيجية التصنيع العسكري العربي وآفاق تطورها ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ١٩٨٦ . (بحث غير منشور)

٢٥. جريدة القبس ، العدد ٤٩٩١ في ١٩٨٦/٤/٣.

٢٦. انظر في هذا المجال بحثنا استيراد السلاح ، مصدر سابق ، ص ١٦٩

٢٧. انظر مثلاً : الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ١٣ – ١٤ نيسان ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٢٩٦.

٢٨. انظر د. محمود خليل : مصدر سابق ذكره ص ٧٣ – ٧٥ .

٢٩. يزيد الصايغ : الصناعة العسكرية العربية ، مصدر سابق ذكره ص ٤١٠ .